ملامح القوة في المذهب المالكي

د. خلواتي صحراوي
المركز الجامعي النعامة

ملخص:
يستبطن المذهب المالكي أهم العناصر التي تمنحه التجدد والاستمرار، فظل على مدى العصور الطويلة شامخا لم تؤثر فيه الضربات ولا المؤامرات التي قضت على كثير من المذاهب التي وافقت ظهوره ولم يكتب لها الاستمرار، بل زادته هذه الأزمات قوة وصلابة وظل ينافح مؤكدا ضرورته والحاجة إليه، ويرجع ذلك إلى أهم ما يتميز به عن غيره من المذاهب الأخرى المشهورة كالمذهب الحنفي والشافعي والحنبلي.وفي هذه الدراسة وقوفا على هذه الملامح والتي بها استطاع البقاء وقاوم الاندثار وجلب حوله من الجموع من انتقل عن مذهبه وأصر الالتحاف بمذهب عالم المدينة رضي الله عنه.

Résumé:

Le doctrine Malékite renferme les principales caractéristiques qui lui permettent le renouveau et la continuité puisqu'il a demeuré tout au long des ères un doctrine rénovateur de par sa grandeur. Aucun complet, ni desseins obscurs n'ont pu ébranlé sa suprématie. Au contraire ces soubresauts l'ont renforcé dans sa prééminence et sa pérennité démontrant ainsi son incontournabilité et son indispensabilité. Tous ses traits distinctifs lui ont permis donc de se différencier des autres doctrines.

Dans cette étude, nous nous penchons particulièrement sur les principaux aspects qui ont permis d'asseoir la pérennité et le rayonnement de ce doctrine et qui ont entrainé un déferlement de croyants qui ont épousé ce doctrine. Intégrant ainsi celui de son édificateur. Le savant de Médine qu'Allah lui accorde sa bénédiction.

كان المغاربة قبل نشأة المذاهب الفقهية على مذهب السلف وأهل الحديث ومنهج الصحابة والتابعين الذين تجشموا الصعاب للوصول إلى تلك البلاد النائية لإبلاغها أحكام الدين وشرائع الإسلام.

فقد كانت عقائدهم وعبادتهم ومعاملاتهم تتبع وفق ما أرشدهم إليه هؤلاء الفاتحون مّما حملوه معهم من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه و سلم وما تواتر عليه عمل السلف الصالح.

واستمر المغرب الواسع على هذا الحال حتى ظهور المذاهب الفقهية التي وفد منها مذهب الكوفيين في العهد العباسي على يد الولاة والقضاة العباسين، فقد قدم فريق من أهل المشرق من العلماء والفقهاء ممن تأثر بفقه الإمام أبي حنيفة وأصحابه إلى بلاد المغرب وعلى رأسهم عبد الله بن عمر بن فروخ الفارسي، وأسد بن الفرات الذي يعتبر أول من أدخل المذهب الحنفي إلى المغرب؛ فتمذهب به كثير من العلماء بالأندلس، و قد استمر المذهب الحنفي في المغرب إلى حوالي سنة أربعمائة هجرية، و في الوقت نفسه كان المذهب المالكي ينتشر في كثير من بيوتات المغرب وافريقية، حيث وصل إليها عن طريق تلاميذ مالك الكبار الذين رحلوا إليه مبكرا أمثال عبد الله بن غانم وعلي بن زياد التونسي وعبد الرحيم بن أشرس، فهؤلاء وغيرهم هم من أدخل مذهب مالك إلى المغرب ونشروه فيه وبثوه في قلوب المغاربة وقلوبهم، فتلقوه بقبول حسن وامتزج بدمائهم وفضلوه على غيره من المذاهب، وصمدوا عليه رغم الهزّات العنيفة التي تعرضوا لها والتي كانت تهدف لاستئصاله من قلوبهم بالحجة والسيف إلاّ أنّ ذلك لم يزدهم إلاّ إصرارا عليه وتمسكا به.

المبحث الأول: تطور المذهب المالكي و ملاءمته للتغيرات

ككل شيء يبدأ صغيرا ثم يكبر وبسيطا ثم يتركب ويتعقد، كذلك الأمر بالنسبة لمذهب الإمام مالك الذي مرّ بمراحل مختلفة ومتنوعة وفق خطة سليمة رشحته في تدرجه لأن يبلغ أهدافه ويصل إلى غاياته، فقد مرّ بثلاث مراحل أساسية هي:

أولا.مرحلة النشأة والتأسيس:

عرفت بلاد الغرب الإسلامي في عهد الولاة مذاهب تشريعية مختلفة كمذهب أبي حنيفة والمذهب الشافعي ومذهب الأوزاعي، وسيطرت عليها أفكار متنوعة كالفكر المعتزلي والإباضي والفكر الخارجي وغيرها[1].

ولم تعتنق هذه البلاد المذهب المالكي إلاّ بعد أن رحل في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ثلة من الطلبة إلى المدينة المنورة إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كان مالك بن أنس يلقى دروسه بطريقته

(1) انظر محاضرات في تاريخ المذهب المالكي قي الغرب الإسلامي:عمر الجيدي، منشورات عياض، الرباط المغرب، صفحة 23.

المحببة المرغبة، ويروي سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم بأسانيده العالية، ويفتي بمعرفة شرعية ولغوية وأثرية واسعة[1].

كانت هذه الثلة التي ندبت نفسها لهذه المهمة الصعبة والتي تمثلت فيمن صار بعد ذلك من العلماء الأجلاء أمثال علي بن زياد وأبي مسعود بن أشرس والبهلول بن رشد وعامر بن محمد وغيرهم قد حبست نفسها على مجالس مالك سنوات طويلة من الزمن حتى وصلوا إلى مرحلة الاجتهاد المذهبي[2].

وبعودة هذا الكم الهائل من طلبة مالك إلى بلدانهم بدأت نواة المذهب تتكون لتتوسع رويدا رويدا خصوصا بعد أن تبناها السلطان وصار ينافح عنها ويكافح كما مرّ بنا، ففي بلاد المغرب كان إدريس بن عبد الله الحسن مؤسس دولة الأدارسة يدعو النّاس للأخذ بمذهب مالك وإتباع نهجه وجعله مذهبا رسميا للدولة[3]، أمّا ملك الأندلس المستنصر بن عبد الرحمان الناصر فقد أعجب بمالك عن طريق تلاميذه الأندلسيين فحمل النّاس على مذهبه وأعطاه الصبغة الرسمية ليكون مذهب الدولة[4].

وقد أرسى السلطان المذهب المالكي عن طريق إسناد منصب القضاء للعلماء المالكية، ففي الأندلس ولي سعيد بن عبدوس[5]، وولي الأمير الحكم محمد بن بشير القاضي[6]، وفي المغرب نصب الحاكم إدريس الإمام عامر بن محمد بن سعيد القيسي تلميذ مالك وأول من أدخل موطأ مالك للمغرب الأقصى

([1]) انظر المدرسة المالكية في عهد سيادة القيروان، محمد أبو الأجفان، ج227/1، بحوث الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي:دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، سنة النشر 2004م

([2]) نقصد بالإجتهاد المذهبي الإلتزام بمنهج وأصول المذهب مع حرية النظر في الأدلة والإستنباط. انظر المحاضرات المغربيات محمد الفاضل بن عاشور، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، الدار التونسية للنشر صفحة 75

([3]) انظر مدرسة المغرب الأقصى ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى، مصطفى أحمد علي القضاة ج361/1، بحوث الملتقى الأول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي:دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، سنة النشر 2004م.

([4]) انظر تطور المذهب المالكي في المغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي:محمد بن حسن الشرحبيلي، مطبعة فضالة، المغرب، الطبعة الأولى، سنة النشر 2000م صفحة 44.

([5]) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة النشر 1998م.ج536/1

([6]) نفس المصدر ج287/1

وأول مؤسس لخلية التعليم لفقه مالك والتي كان من أهم تلامذتها الحاكم إدريس نفسه[1]، وولي عبد الله بن غانم قضاء افريقية من طرف أميرها روح بن حاتم المهبلي[2]، وولي أسد بن فرات من طرف الأمير زيادة الله، ثم ولاّه بعد ذلك الإمارة[3].

فبهذا التمكين بدأ المذهب المالكي يمتد في بلاد المغرب على حساب المذاهب التي كانت سائدة أنذاك.

وبدخول الموطأ تعزز المذهب أكثر وتحوّل المغاربة من المذاهب الفقهية المختلفة إلى المذهب المالكي، إذ لم يكد القرن الرابع الهجري يطل حتى انتشر المذهب المالكي في جميع ربوع المغرب الإسلامي وتجذرت أصوله وفروعه في سائر مرافق الحياة.

فالموطأ يجمع خلاصة ما تلقاه مالك عن مشيخة المدينة الذين بدورهم تلقوه عن الصحابة والتابعين وبما نقل عنهم من الآثار، يجمعها بعد أن يتحراها ويقلب النظر فيها ويعرضها على الأصول التي انبنت عليها الأفكار الشرعية[4].

ولم يتوقف تدفق الطلبة على المدرسة المالكية الأم بعد وفاة مالك، بل تكثفت الرحلة واشتدت للأخذ على تلاميذ مالك رحمه الله، ومن هؤلاء نذكر أبا سعيد سحنون المتوفى سنة240هـ، وعون بن يوسف الخزاعي المتوفى سنة 239هـ، وأبو جعفر موسى بن معاوية الصمادجي المتوفى سنة 225هـ، زيد بن بشير بن زيد المتوفى سنة 242هـ وغيرهم كثير.

وقد سلك هؤلاء مسلك أسلافهم، حيث رجعوا إلى بلادهم بعد تفقههم للقيام بعملية التعليم والتفقيه على منهج وأصول الإمام مالك بن أنس.

و عملت المساجد دورا فعالاً حيث كانت كالمنارات التي يُهدى بها، فاستجلبت قلوب طلاب العلم من كل حدب وصوب للاعتكاف بين يدي ذلك الجيل الرباني من تلاميذ مالك وتلاميذ تلاميذه.

و هكذا غصّ جامع الزيتونة الذي أسّس سنة ست عشرة ومائة للهجرة وجامع القرويين الذي أسس سنه خمس وأربعين ومائتين للهجرة بالطلبة

([1]) انظر المرجع السابق، مصطفى أحمد علي القضاة ج361/1

([2]) انظر المصدر السابق، القاضي عياض ج180/1

([3]) انظر نفس المصدر ج276/1

([4]) انظر المرجع السابق، محمد أبو الأجفان، ج230/1.

الوافدين من بلاد الغرب الإسلامي وما وراءها، كلهم هرعوا من بلادهم لتعلم العلم الشرعي والتفقه على هدي المذهب المالكي.

تميّزت هذه المرحلة بجمع آراء الإمام مالك الفقهية ومرويات تلاميذه عنه وتدوينها، وتدوين اجتهادات تلاميذه وتخريجاتهم، نتج عنها جملة من التآليف أهمها موطأ الإمام مالك، ثم الأسدية وهو أول كتاب يؤلف في الفقه المالكي بعد الموطأ والذي أساسه القضايا التي دوّنها أسد بن الفرات عن محمد بن الحسن على أبي حنيفة والتي عرضها على ابن القاسم قضية قضية ومسألة مسألة حتى بلغت ستين كتابا[1]، لتتمخض عن كتاب الأسدية نسبة لأسد بن الفرات التي طبّق عليها المنهج العراقي في التفصيل والتأصيل، وطُبّق عليها المذهب المالكي في مسائل الأحكام[2]، مما قلّل الرغبة فيها نظرا لموقف مالك الصريح من عدم رغبته في منهج فقهاء العراق مما دفع سحنون للعودة بها إلى ابن القاسم مقترحا عليه التصحيح والترجيح، ثم رجع بها سحنون فهذبها وبوّبها ودوّنها وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره، وذيّل أبوابها بالحديث والآثار[3]، لتتحول بعد ذلك إلى المدونة.

وهكذا أسفر هذا التعاون العلمي بين ابن القاسم وأسد وسحنون عن صدور أول كتاب فقهي متميز هو المدونة التي حضيت ولا تزال باهتمام وعناية كبيرين، فمنهم من لخّصها واختصرها ومنهم من اكتفى بالتعليق على بعض أفكارها، ومنهم من نبّه على مشكلاتها، ومنهم من شرحها شرحا وافيا[4].

وألّف علي بن زياد كتاب خير من زنته، وألف ابن حبيب الواضحة وهي كتاب شامل يضاهي المدونة في بنائه وتكوينه الداخلي[5].

و المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية لمحمد العتبي وهي سماعات أحد عشر فقيها أمثال ابن القاسم وأشهب وسحنون وأصبغ وغيرهم[6]، وغيرهم[6]، والمجموعة لإبن عبدوس، والجامع لإبن سحنون.

([1]) المصدر السابق، القاضي عياض ج272/1

([2]) اصطلاح المذهب عند المالكية: محمد ابراهيم علي، دار البحوث للدراسات الاسلامية واحياء التراث، دبي الإمارات العربية، الطبعة الثانية، سنة النشر 2002م، صفحة 85.

([3]) المصدر السابق، القاضي عياض ج274/1

([4]) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي قي الغرب الإسلامي، المرجع السابق، صفحة181 -182.

([5]) انظر اصطلاح المذهب صفحة 114

([6]) انظر نفس المرجع صفحة 124

وغيرها من الكتب التي ألفت في هذه المرحلة والتي كانت بمثابة الأساس الذي سيبنى عليه غيره، إذ كلّ ما جاء بعدها اعتمد عليها واعتبرها مادته الأولى في الكتابة والتنظير.

ثانيا.مرحلة التطور والتفريع:

تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة النشأة والتأسيس، إلاّ أنّه لا يمكن أن ننكر أن بينهما من التداخل والتمازج ما يصعّب عملية الفصل حتى يبدو وكأنّهما مرحلة واحدة، إلاّ أنّ فيصل التمييز يعتمد على ما تحمله هذه المرحلة من عناصر التجديد والتغيير الذي صبغ المذهب في هذه الحقبة من الزمن.

و يمكن أن نعتبر حلول القرن الرابع نقطة التحول في مسار المذهب، حيث تعرضت المدارس المالكية على اختلافها وتنوعها إلى حركة مد وجزر واسعة النطاق، لم يسلم منها إلاّ المدرسة الأندلسية التي استمرت في حركتها العلمية ونشاطها الدؤوب.

أمّا المدرسة المغاربية فعلى الرغم من وقوعها تحت تأثيرات سياسية وضغوطات متنوعة أقوى من تلك التي تعرضت لها المدارس الأخرى إلاّ أنّها ظلت قائمة شامخة، لم يفُل كل ذلك من عضد علمائها بل واصلوا جهودهم في تحد مبدع وصمود عجيب[1]، نتج عنه استمرار المذهب في عطائه وفتح مجالات التعمق والانتشار والتنوع والإبداع.

و لقد باشر في تطور المذهب جملة من الأسباب أهمها:

- الرحلات العلمية حيث اشتهر علماء المغرب العربي بكثرة رحلاتهم لبلاد المشرق، والمتتبع لتراجمهم يجد أنّ أكثر مشاهيرهم قد ارتحل ليتلّقى عن علماء المشاهير في مصر والحجاز والشام والعراق.
- ممّا ساهم في ذلك أيضا تبادل المؤلفات العلمية وتبادل الرسائل التي تحمل الأسئلة والفتاوى.

عرفت هذه المرحلة تغيرا واضحا في المؤلفات سواء من حيث المنهج أو من حيث الموضوع، فمن حيث المنهج جنح علماء هذه المرحلة إلى الاختصار والتهذيب، ولعلّ السبب في ركوب هذا المهيع أنّ استيعاب المؤلفات

(1) انظر محاضرات في تاريخ المذهب المالكي قي الغرب الإسلامي المرجع السابق صفحة 182

المطولة شقّ على المتأخرين، وصعب عليهم حفظها واستقصاؤها فاستعاضوا عنها كتبا مختصرة تيسيرا على المبتدئيين وتسهيلا على المتعلمين[1].

و الذي ينبغي أن ننبه عليه ههنا أنّ مفهوم الاختصار ليس هو ذاك السائد عندنا والذي يفيد الاختزال وتحويل الفقرات الطويلة إلى نقاط رئيسية حتى تستحيل المجلدات الضخمة إلى كتب صغيرة، بل كانت المختصرات تهذيب وتنقيح وتنظيم وترتيب للمادة الفقهية، فكتاب مثل التفريع عرف بأنّه مختصر إلاّ أنّه من المختصرات الجامعة التي تناولت عددا ضخما من المسائل المندرجة تحت أبواب الفقه كلها بصورة شاملة وبصيغة موجزة[2].

ولعلّ أهم كتاب تناولته أقلام العلماء هو المدونة التي استنفذت جهودهم حيث هُذبت واختُصرت ورُتبت وقُورنت، ونفس الشيء بالنسبة للواضحة والعتبية، قال ابن خلدون رحمه الله "و لم يزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع، فكتب أهل افريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن يونس واللخمي وابن محرز والتونسي وابن بشير وأمثالهم، وكتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن رشد وأمثاله، وجمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب النوادر فاشتمل على جميع أقرال المذهب وفروع الأمهات كلها في هذا الكتاب، ونقل ابن يونس معظمه في كتابه على المدونة[3].

أمّا من حيث الموضوع فقد برز اهتمام المالكية في هذه المرحلة بالتأليف في ثلاثة مجالات هامة تمثل الجانب التطبيقي للفقه الإسلامي القضائي وهي:

أ- **علم الوثائق والشروط**:

وهو يعالج كل ما يتعلق بالعقود التي تدور بين شخصين أو أكثر في وثيقة تضم ما للعاقد والمعقود عليه وما عليهما وحسم مادة النزاع بينهما، وقد كثرت التأليفات في هذا الفن حتى ظهر ما يسمى بالفقه الوثائقي أو الفقه المختلط بالوثائق، ونبغ في هذا الفن علماء أجلاء مهروا فيه وتفننوا فأنتجوا

(1) انظر محاضرات في تاريخ المذهب المالكي قي الغرب الإسلامي، المرجع السابق صفحة 131

(2) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق صفحة 205

(3) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمان بن خلدون، تحقيق حجر عاصي، دار مكتبة الهلال، بيروت لبنان، سنة النشر 1983م، ج1/450.

للمكتبة الإسلامية دررا لا تزال شاهدة على قدراتهم وطاقاتهم ينهل الطلبة والعلماء منها إلى يومنا هذا .

ب- **ما جرى به العمل:**

أو ما يعبر عنه بالماجريات، وهناك من يصطلح على تسميته بفقه العمليات، وهو جانب هام من الجوانب التطبيقية للقضاء الإسلامي، وهذا المبدأ يعود في أساس تصوره إلى القاعدة الأساسية في مذهب المالكي والتي تنص على الاحتجاج بعمل أهل المدينة[1].

فكتب القضاء تحرص حرصا كبيرا على ما جرى به العمل القضائي وتعتبره من أهم الدعامات التي يرتكز عليها في تفسير الأحكام وفض النزاعات، ويذهب كثير من العلماء وبناءا على بعض الوقائع التاريخية أن العمل بهذا المبدأ بدأ حوالي القرن الرابع الهجري ثم انتشر بعد ذلك وذاع حتى غطى مجموع تأليف الفقهاء، بل وجد من جعله أساسا لكتابه كما هو الشأن بالنسبة لأبي الوليد الباجي في كتابه فصول الأحكام الذي وضعه خصيصا لبيان ما جرى عليه عمل الحكام وما درج عليه الفقهاء في فتاويهم[2].

ج- **الفتاوى والنوازل:**

وهو علم تروى فيه الأحكام الصادرة عن الفقهاء في الوقائع الجزئية ليسهل الأمر على القاصرين بعدهم[3].

وقد تخصص كثير من العلماء في هذا الفن وصدر عنهم مؤلفات كثيرة جمعوا فيها شتات ما صدر عن الفقهاء من الفتاوى سموها أحيانا الأجوبة وأحيانا النوازل وأحيانا أخرى الأحكام[4].

و كتب النوازل أو الفتاوى إمّا أن تكون عبارة عن قضايا عرضت على المؤلف بصفته قاضيا فأصدر حكمه فيها، كما هو الشأن للقاضي عياض وابنه محمد في كتابهما مذاهب الحكام في نوازل الأحكام حيث جاء في مقدمته قال محمد " فإنّ أبي لمّا طال في خطة القضاء دوامه، وساعدته لياليه وأيامه، نزلت إليه من الأقضية نوازل تحارفيها الأذهان والإفهام، ويبعد مأخذها من طرق

(1) اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 212.

(2) انظر نفس المرجع صفحة 213.

(3) انظر نفس المرجع صفحة 213.

(4) انظر مذاهب الحكام في نوازل الأحكام: القاضي عياض وابنه محمد،تحقيق محمد بن شريفة، دار الغرب الاسلامي،بيروت، الطبعة الاولى، سنة النشر 1981م، صفحة 3.

القضايا والأحكام فيحكم فيها بما يتجه عنده، ويبذل في ذلك استطاعته وجهده، فيخالفه من يروم به اللحاق، ويحاول الركض معه في ميدان السباق"[1].

و قد جمع هذه القضايا ابنه محمد ونبّه على بعضها حيث يقول: "وألفيت بعد موته رحمة الله عليه سؤالاته على تلك النوازل والأجوبة عليها في بطائق فنقلت تلك الأسولة من خطه رضي الله عنه إلاّ ما نبّهت عليه وكذلك أجوبته وأجوبة الفقهاء عليه أيضا"[2].

أو تكون عبارة عن كتب جمعت فتاوى هي إجابات لأسئلة وجهت إلى المؤلف، وقام بنفسه يجمعها أو تصدى لذلك أحد تلاميذه يتتبعها ويجمعها كما فعل ابن الوزان مع فتاوى شيخه ابن رشد حيث جمعها ثم عرضها عليه[3].

و قد تميزت هذه المرحلة بالكثرة في التأليف والدسامة في المادة إلاّ أنّها تباينت من حيث الاعتماد والقبول، فمنها ما اعتمد مطلقا ومنها مالم يعتمد على ما انفردت بنقله

ثلثا. مرحلة الاستقرار

استمرت مرحلة التطور والنشاط المؤلفاتي ما يزيد عن ثلاثة قرون من الزمان، أبدع فيها علماء هذه المرحلة أيّما إبداع حيث صبّوا اهتمامهم على دواوين المذهب وأمهاته فدرسوها وهذبوها ورتبوها وجعلوها في قوالب تتفق مع التطور العلمي لمختلف فروع المذهب، وهو عمل جليل تتابع عليه العلماء خلال هذه الفترة بما صبغ الساحة الثقافية بذلك النسيج الهائل من الكتب والمؤلفات.

و بدخول القرن السابع الهجري يكون الفقه المالكي قد دخل مرحلة جديدة من مراحله تميزت ببداية غياب المدرسة الأندلسية نتيجة ضعف الدولة الإسلامية في الأندلس وتمزقها إلى دويلات، وهذا الغياب لا يعني الانقراض بل هو دخول في مرحلة الانصهار مع المدرسة المغربية بعد أن هاجر علماء الأندلس إلى شمال إفريقيا بأقطاره المختلفة لا سيما فاس والقيروان.

أمّا مدرستا العراق والمدينة فبدأ ينحسر نشاطهما ويقلّ عطاؤهما ويذبل عودهما، فقد ورث علماء هذه المرحلة تراثا من الكتب جمعت المادة العلمية مدروسة، منقحة مخرجة، مفرعة ومنسقة تنسيقا علميا منطقيا مهذبا[4].

([1]) مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، المرجع السابق صفحة 29.

([2]) نفس المصدر صفحة 30.

([3]) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق صفحة 216.

([4]) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق صفحة 377 وصفحة 400.

أمّا المنهج الذي سلكه علماء هذه المرحلة فلا يختلف كثيرا عن ذلك الذي سلكه علماء المرحلة السابقة إلاّ من حيث المبالغة في الاختصارات والتركيز على ضم الكم الهائل من العبارات في كلمات موجزة ومعدودة، فقد تطور المنهج الإختصاري وتحول تدريجيا إلى اختصار يضم مادة علمية واسعة في تعبيرات موجزة[1].

و قد عبّر كثير من العلماء على هذا المنهج بتعابير مختلفة، حيث يقول صاحب مواهب الجليل "هو رد الكثير إلى القليل وفي القليل معنى الكثير"[2].

و قد بالغ علماء هذه المرحلة في الاختصار إلى درجة التلغيز بالمسائل الفقهية وهي ظاهرة سلبية جعلت الفقه في ثوبه المختصر أعسر وأصعب للتحصيل، رغم أنّ المختصرات وضعت أساسا للتسهيل على المبتدئين وتيسير حفظها على المتعلمين، مما أدخل من جاء بعدهم في متاهة فكّ رموزها وحلّ عقدها، وهكذا بدل الإبداع والتفنن وجد العلماء أنفسهم في دائرة مغلقة يختصرون الأمهات ثم يشرحون المختصرات. إلى فكر وتأمل[3].

ولأجل هذا تضرر كثير من العلماء من هذا المنهج وأوصوا الطلبة بالرجوع إلى الأخذ من أصول المذهب ومنابعه الصافية، ومن هؤلاء الشيخ أحمد القبّاب الذي كان يقول "إنّ ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس أفسدوا الفقه"[4]، ولما إلتقاه ابن عرفة في تونس أطلعه على مختصره الفقهي وكان قد شرع في تأليفه فقال له "ما صنعت شيئا فقال له ولِمَ، فقال: لأنّه لا يفهمه المبتدىء ولا يحتاج إليه المنتهي"[5].

ومن أشهر المختصرين في هذا الدور من أطلق عليه رجل المختصرات الإمام ابن الحاجب الذي اختصر الأصول واختصر النحو والصرف واختصر جميع العلوم تقريبا في كتابه جامع الأمهات المشهور

([1]) انظر نفس المرجع صفحة 401.

([2]) مواهب الجليل: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمان حطاب، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية. ج24/1.

([3]) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، عمر الجيدي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، سنة النشر 1993م صفحة 88.

([4])المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب: أحمدبن يحيى الونشريسي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، تاريخ النشر 1981م، ج400/11.

([5]) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، المرجع السابق صفحة 90

بالمختصر الذي جمع فيه أكثر من ستين ألف مسألة[1]، والذي يعتبر اختصار تهذيب البرادعي[2] أو اختصارا لكتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شاس[3] على اختلاف بين العلماء.

ثم جاء بعده تلميذه شهاب الدين القرافي الذي أراد في كتاب الذخيرة أن يجمع مثل ما جمع ابن الحاجب إلاّ أنّه وسّعه أكثر من ذلك[4].

ونهج الشيخ ابن راشد القفصي في كتابه لباب اللباب نفس منهج ابن الحاجب والقرافي[5].

أمّا مختصر خليل فكان آية في الاختصار حيث احتوى على أكثر من مائة ألف مسألة وجاء أقل مقدارا من مختصر ابن الحاجب مع أنّه يزيد عليه بأربعين ألف مسألة، والذي نال فيما بعد الحظ الأوفر من حيث شرحه ونظمه والتعليق عليه واختصاره.

و قد اهتم العلماء في هذه المرحلة بالفقه التطبيقي بفروعه الفتاوى والأحكام والتوثيق وما جرى به العمل، وألفوا فيها ونظّموا فيها أراجيز[6].

المبحث الثاني خصائص المدرسة المالكية

لقد تميزت المدرسة المغربية بخصائص ومؤهلات هائلة رشحتها لتلك المكانة المرموقة ضمن المدارس الأخرى، ومنحتها ذلك النفس المتجدد الذي ظلت تنافح به قرونا طويلة من الزمن، ولم يصبها ما أصاب غيرها من المدارس من أنواع الانحسار والتلاشي الذي انتهى في أغلب الأحيان بالانقراض والانتهاء، فقد كانت هذه المدرسة تحمل بين طياتها بذور بقائها واستمرارها، ولم تزدها الضربات التي أصابتها إلاّ صلابة وقوة، ويرجع ذلك إلى جملة من الخصائص التي يعسر حصرها ويصعب تحديدها ولكن حسبي أن ألوِح على أهمها وأشير إلى أقربها.

1. مراعاة الخلاف العالي:

يعرف علم الخلاف بأنّه "علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية، وهو الجدل الذي هو قسم من المنطق إلاّ أنّه خصّ بالمقاصد الدينية[1].

([1]) المحاضرات المغربيات، المرجع السابق صفحة 84
([2]) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، المرجع السابق صفحة 88
([3]) اصطلاح المذهب، المرجع السابق صفحة 402
([4]) انظر المحاضرات المغربيات صفحة 85
([5]) انظر نفس المرجع صفحة 85
([6]) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق صفحة 404

وقد ألّف مالكية الغرب الإسلامي في هذا النوع من العلوم ما يعد كثرة، إلاّ أنّ تآليفهم لم تصل إلى الشهرة والكثرة التي تميز بها مالكية العراق الذين كانوا يعيشون في جو كثرت فيه المذاهب الفقهية، فقد كانوا يعاصرون الحنفية والشافعية وكان بينهم من المد والجزر ما كان، بالإضافة إلى أنّ البيئة العراقية كانت تزخر بنشاط عارم لكل التيارات العلمية بكل أطيافها السياسية والعقدية والفقهية والحديثية واللغوية والصوفية وغيرها، فكان من الطبيعي أن يكون ذلك الزخم الهائل من التصانيف في هذا الميدان، أمّا المدرسة المغاربية فكانت أقل احتضانا للصراعات الفقهية والعقدية لسلطان المذهب المالكي واستيعابه تقريبا لكل المنطقة اللهمّ إلاّ ما نذر وقلّ ممن كان لا يصدع بانتسابه لغير المذهب المالكي لاسيما بلاد الأندلس التي هدد أميرها كل خارج عن المذهب بالعقاب والنكال[2].

ويقوم علم الخلاف على الرد على المخالفين واثبات الخلل في أقوالهم ونقض حججهم وبراهينهم، وفي المقابل الانتصار لآرائهم وإظهار ما تحتوي عليه من الحجية والغلبة، ورغم قلة باع المغاربة في هذا الميدان إلاّ أنّهم سبقوا غيرهم في هذا الفن بما ألّفه محمد بن سحنون من خلال كتابه الموسوم بكتاب الجوابات والذي يسمى أيضا بكتاب الرد على الشافعي وعلى أهل العراق ويقع في خمسة كتب[3]، وألّف أبو الوليد الباجي كتابه الشهير السراج في عمل الحجاج، وهو كتاب في مسائل الخلاف كبير لم يتمه صاحبه، ويرد هذا الكتاب بعنوان آخر هو كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج[4].

أمّا أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد فقد ظهر الخلاف العالي في كتابه المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات جليا، فهو في هذا الكتاب ينظر في ميدان الخلاف العالي وينافح عن المذهب المالكي بالحجة والبرهان[5].

وألّف محمد بن عبد الله بن العربي المعافري كتابه الشهير الإنصاف في مسائل الخلاف وهو كتاب ضخم يقع في عشرين مجلدا.

([1]) كشف الظنون، المرجع السابق ج4883/1.

([2]) انظر: المعيار المعرب، المرجع السابق ج26/12، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، المرجع السابق صفحة 188.

([3]) انظر دراسات في مصادر الفقه المالكي: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، سنة النشر1988م. صفحة 164

([4]) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق صفحة 307

([5]) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 318.

أمّا ابن رشد الحفيد فكتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد يعتبر أفضل ما ألّف في هذا الميدان في وقته فقد ذكر فيه أسباب الخلاف وعللّ فأفاد وبسط فأمتع.

2. الموسوعية وسعة الاطلاع:

لقد كان رجال هذه المدرسة موسوعيين بما تحمله هذه اللفظة من معاني، فلم يقتصروا على فن بعينه بل طارت هممهم أبعد من ذلك فعالجوا كلّ الفنون وطرقوا كلّ العلوم فهذا ابن سحنون طرق أبوابا كثيرة من أبواب العلم فقد ألّف كتابه الكبير مائة جزء، عشرون في السير وخمسة وعشرون في الأمثال، وعشرة في آداب القضاة وخمسة في الفرائض وأربعة في الإقرار وأربعة في التاريخ في الطبقات والباقي في فنون العلم، وألّف في أحكام القرآن[1]، وألّف كتابه المسند في الحديث، وكتابه الكبير المشهور الجامع جمع فيه فنون العلم والفقه فيه عدة كتب نحو الستين، وكتاب السير عشرون كتابا وكتابه في المعلمين ورسالته في السنة وكتاب الإمامة وكتاب الرد على البكرية وكتاب الورع وكتاب الإيمان وكتاب الرد على أهل الشرك وكتاب الرد على أهل البدع ثلاثة كتب، وكتاب الجوابات خمسة كتب وكتاب التاريخ ستة أجزاء[2].

لذلك لمّا نظر محمد بن عبد الحكم في كتاب الجامع قال "هذا كتاب رجل يسبح في العلم سبحا"[3].

أمّا ابن أبي زيد القيرواني فقد كان آية في التأليف وقد طرق فنون عديدة أتقنها أيّما اتقان وأبدع فيها أيّما إبداع، وأشهرها كتاب الرسالة التي ألّفها وعمره لا يزيد عن سبع عشرة سنة[4]والتي طار ذكرها شرقا وغربا، وكتب لها القبول في قلوب النّاس على مدى الأزمان، وكتاب النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات في مائة جزء، وكتاب البيان عن إعجاز القرآن، وكتاب تهذيب العتبية، وكتاب الجامع في السنن والأداب والمغازي

(1) انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون المالكي، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان صفحة 379

(2) انظر: شجرة النور الزكية، المرجع السابق ج70/1، دراسات في الفقه المالكي، المرجع السابق صفحة 162

(3) اصطلاح المذهب، المرجع السابق صفحة 130

(4) انظر مقدمة تحقيق النوادر والزيادات، على مافي المدونة من غيرها من الأمهات: أبومحمد عبد الله بن عبد الرحمان أبو زيد القيرواني، تحقيق: محمد حجي ومحمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة النشر 1999م، ج28/1.

والتاريخ، وكتاب مختصر المدونة، وكتاب كشف التلبيس في الرد على البكرية، وكتاب الذب عن مذهب مالك، وكتاب إثبات كرامات الأولياء وغيرها[1].

أمّا المازري فقد تفنن في التأليف وأبدع وترك للخزانة الإسلامية دررا متنوعة لا تزال تشهد له بالنبوغ والتفوق، ولعلّ أهم ما كتب شرح التلقين ليس للمالكية مثله، وشرح البرهان لأبي المعالي، والمعلم في شرح صحيح مسلم الذي وصفه ابن خلدون فقال "اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون من الفقه"[2]، والكتاب الكبير وهو كتاب التعلقة على المدونة، وكتاب الرد على الإحياء للغزالي، والنكت القطعية في الرد على الحشوية، نظم الفرائد في علم العقائد، وله الفتاوى والرسائل الكثيرة، وألّف في الطب فكان يفزع إليه في الطب كما يفزع إليه في الفتوى[3].

هذا غيض من فيض وبعض من كل ممّا تميز به علماء هذه المدرسة.

3. الطول والأطناب في المصنفات:

لقد تميزت معظم مصنفات هذه المدرسة بالطول والأطناب سواء تلك التي عالجت علما واحدا أو علوما كثيرة، فقد غطّت دراساتهم مساحات واسعة من الورق اتسمت في معظمها بالدقة والإحاطة، وتميزت بالجدية والشمول، ولعلّ السبب من وراء هذا الأطناب هو بسط قضايا الدين وشرح أحكامه وتفريغ مسائله بما يروي غليل السائل ويزيل عنه اللّبس والإبهام ويكشف له أسرار العلوم ويفتح له مغلقاته.

لذلك جاءت مصنفاتهم واضحة بيّنة لا يتحرج المبتدئ في الأخذ منها والانتفاع بها، وهي كثيرة في كل الأطوار التي مرت بها المدرسة المغربية منها الأمهات والدواوين والشروح والحواشي، ولعلّ من أهمها المدونة التي ألّفها الإمام عبد السلام سحنون والتي هي في حقيقة الأمر "ثمرة مجهود ثلاثة من الأئمة مالك بإجاباته وابن القاسم بقياساته وزياداته وسحنون بتهذيبه وتنقيحه وتبويبه وبعض إضافاته"[4].

([1]) انظر مقدمة محقق تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، ابو عبد الله محمد بن محمد الحطاب، تحقيق أحمد سحنون، مطبعة فضالة المحمدية الرباط. صفحة 4.

([2]) مقدمة ابن خلدون، المرجع السابق ج443/1.

([3]) انظر: شجرة النور الزكية، المرجع السابق ج128/1، الديباج المذهب، المرجع السابق صفحة 375.

([4]) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، المرجع السابق صفحة 66.

"ولقد ضمت المدونة بين دفتيها حوالي ستة وثلاثين ألف مسألة إلى جانب الأحاديث والآثار"[1] ولقد حظيت بالاهتمام والعناية ما لم يحظ به كتاب فقهي آخر، فبين شارح لها وبين معلق عليها ومختصر لمسائلها.

ومن الأمهات الواضحة في السنن والفقه لعبد المالك بن حبيب وهو كتاب ضخم حظي بمكانة متميزة في القرنين الثالث والرابع الهجري جمع بين دفتيه أراء المدارس المالكية التي تتلمذ عليها ابن حبيب "فهو كتاب شامل يضاهي المدونة في بنائه وتكوينه الداخلي"[2].

ومن الأمهات العتبية أو المستخرجة لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي، وسميت بالمستخرجة لأنّه استخرجها من الأسمعة التي رويت عن الإمام مالك بواسطة تلاميذه وتلاميذهم[3]،وقد وصفها ابن حزم فقال :"إن لها القدر العالي والطيران الحثيث"[4]، ولقد اعتني بها كثير من العلماء بين شارح ومختصر ومن أهمهم ابن رشد الجد من خلال شرحه لها في كتابه المشهور البيان والتحصيل الذي كان سببا في حفظها وإلاّ ضاعت مع التراث الذي ضاع.

ومن الموسوعات الفقهية نجد النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني، والجامع لابن يونس الصقلي، والتمهيد والاستذكار لابن عبد البر، والتبصرة للّخمي، والبيان والتحصيل لأبي الوليد بن رشد، وشرح التلقين للمازري، والنهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام للمتيطي، ومناهج التحصيل للرجراجي، والمختصر في الفقه المالكي لابن عرفة الورغمي، والمعيار المعرب للونشريسي، وأحكام البرزلي لأبي القاسم بن أحمد البرزلي، ونوازل التسولي لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، والمعيار الجديد لأبي عيسى المهدي بن محمد بن محمد بن الأخضر العمراني الوزاني، وغيرها من الموسوعات الكثيرة التي يصل عدد بعضها إلى خمسين مجلدا كما هو الشأن بالنسبة لكتاب الممهد للورياغلي[5] وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على العلم الزاخر الذي حظي به هؤلاء.

4. الفقه المقارن المذهبي:

([1]) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 181.
([2]) دراسات في مصادر الفقه المالكي، المرجع السابق، صفحة 52.
([3]) مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 70.
([4]) المرجع نفسه صفحة 71.
([5]) انظر المباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 83.

لم يكن علماء المالكية في الغرب الإسلامي نسيجا واحدا ولا كانت آراؤهم قالبا متحدا بل تعددت آراؤهم واختلفت في كبرى المسائل وصغارها حتى إنّك لتجد في المسألة الواحدة عشرات الأقوال كلّ يدلي فيها بدلوه ويعلل رأيه واختياره حتى لكأنّ كلّ واحد منهم يمثل مدرسة قائمة واتجاها منفردا، ففي كتاب الواضحة نجد الخلاف الفقهي سيد الموقف حيث " نجد مؤلفه يرجع إلى رأي مالك إلاّ أنّه في نفس الوقت يرجع إلى رأي معاصره وخلفه من أهل المدينة الذي تختلف أحكامه وآراؤه الفقهية عن آراء شيخه"[1] وتكمن أهمية كتاب الواضحة في أنّه يعرض الاختلاف في الرأي في عصر مالك بين حلقات علماء أهل المدينة وكذلك الاختلاف في روايات تلاميذ مالك والمعاصرين"[2].

أمّا المستخرجة من الأسمعة والمعروفة بالعتبة فإنّها تحتوي على آراء فقهية لتلاميذ مالك وخلفائه[3] فهي في حقيقتها عبارة عن "سماعات أحد عشر فقيها ثلاثة منهم أخذوا عن مالك مباشرة وهم ابن القاسم وأشهب وابن نافع المدني وآخرون أمثال ابن وهب ويحي الليثي وسحنون وأصبغ"[4].

كتاب النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني هو حلقة هامة من حلقات الفقه المقارن داخل المذهب، ولم يكن دور المؤلف في هذا الكتاب أكثر من عرض الآراء الفقهية المختلفة في المسألة الواحدة، كما صرّح بذلك في مقدمة كتاب النوادر والزيادات[5].

وقد اعتمد لإنجاز هذا العمل على أمهات الدواوين وقد ذكرها بقوله "وذكرت أنّ ما في كتاب محمد بن إبراهيم بن المواز والكتاب المستخرج من الأسمعة استخراج العتبي والكتب المسماة الواضحة، والسماع المضاف إليها المنسوبة إلى ابن حبيب والكتب المسماة المجموعة المنسوبة إلى ابن عبدوس والكتب الفقهية من تأليف محمد بن سحنون.. "[6].

وكتاب الجامع لمسائل المدونة والأمهات لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي "والذي يعرف بمصحف المذهب لصحة مسائله ووثوق صاحبه"[7] وهو أحد الأربعة الذين اعتمد الشيخ خليل ترجيحاتهم في مختصره،

([1]) دراسات في مصادر الفقه المالكي، المرجع السابق، صفحة 62.
([2]) المرجع نفسه صفحة 63.
([3]) المرجع نفسه صفحة 118.
([4]) اصطلاح المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 124.
([5]) انظر النوادر والزيادات، المرجع السابق، ج11/1.
([6]) المصدر السابق ج10/1.
([7]) الفكر السامي، المرجع السابق، ج210/2.

مختصره، والكتاب اعتمد كثيرا على النقل من جملة من المصادر هي النوادر والزيادات، ومختصر ابن أبي زيد للمدونة، والموازية، والمستخرجة، وكتاب الكافي الذي صرّح فيه صاحبه أنّه استقاه من جملة من المصادر حيث يقول في مقدمة كافيه "فعوّلت منها على سبعة قوانين دون ما سواها وهي الموطأ والمدونة وكتاب ابن عبد الحكم والمبسوطة لإسماعيل القاضي والحاوي لأبي الفرج ومختصر أبي مصعب وموطأ ابن وهب، وفيه من كتاب المواز ومختصر الوقار والعتبية والواضحة فقر صالحة"[1].

أمّا أبو الوليد الباجي في كتابه فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء من الأحكام فقد بناه من جملة من الأمهات والدواوين كالمدونة وكتاب ابن شعبان وثمانية أبي زيد وعن شيوخ البغداديين ونقل مما انتشر من روايات الأندلسيين[2].

ولقد ألّف محمد بن الحارث الخشني رحمه الله في هذا الفن كتابين هما كتاب الإتفاق والاختلاف في مذهب مالك وكتاب رأي مالك الذي خالفه فيه أصحابه.

5.الاختيارات:

لم يكن كل علماء مدرسة الغرب الإسلامي مقلدين يجمعون ما يسمعونه ثم يبلغوه، يمكن أن يكون هذا شأن عدد هائل منهم، لكن عدد غير قليل منهم بلغ النضج الفكري عندهم مبلغا كبيرا أوصلهم إلى درجة الاجتهاد المذهبي حيث كانت لهم القدرة على استقراء النصوص وقوة التصرف فيها وحسن توجيهها واستنباط الدقائق منها بما عجز عنه من نقلوا عنهم ودرسوا عليهم وتلك موهبة يمنحها الله لمن يشاء.

فقد كانت لهم اختياراتهم وترجيحاتهم التي خالفوا بها صاحب المذهب وكبار تلاميذه، ومن هؤلاء مثلا عبد السلام سحنون ناشر المذهب المالكي في إفريقيا ومدون مسائله تجده "يخالف في كثير من المسائل المعروفة عن صاحب المذهب ونقف على آرائه المخالفة في صفحات من مدونة المذهب بروايته وقد تابعه في البعض منها من جاء بعده مرجحا لها على غيرها"[3]، وعبد الخالق بن خلف بن سعيد بن شبلون القيرواني ألّف كتابا سماه المقصد يقع في أربعين

(1) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: أبو عمر يوسف بن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، صفحة 10.
(2) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 305 .
(3) مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 283.

جزء، كان مستقل الرواية يفتي في المسائل برأيه مخالفا لرأي غيره[1]، قال صاحب الترتيب "وكان يفتي في اللازمة بطلقة واحدة"[2]، والإمام عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأصيلي ترك التقليد وكان يجتهد رأيه ولا يبالي أوافق مالكا أم خالفه، وكان إذا استفتي عن مسألة قال للسائل عن مذهب مالك تسألني أم عمّا يقتضيه العلم بإطلاق"[3].

وكان لمحمد بن عبد الله بن عتاب القرطبي اختيارات وتصحيحات لبعض الروايات والأقوال عدل فيها عن المشهور، وباختياره جرى عمل الحكام[4].

أمّا الإمام أبو الحسن علي بن محمد الربعي المعروف باللخمي فقد كان مغرى بتخريج الخلاف في المذهب واستقراء الأقوال وربما تبع نظره فخالف المذهب فيما ترجح عنه، فخرجت اختياراته في الكثير عن قواعد المذهب[5]،

وكتابه التبصرة الذي وضعه على المدونة مليء باختياراته، ويعتبر اللخمي أحد الأئمة الأربعة الذين اعتمد خليل ترجيحاتهم وأخذ باختيارات اللخمي، يقول الخليل وبالاختيار للخمي.

والقاضي عبد الرحمان بن قاسم الشعبي العالم بالنوازل كانت له في الأقضبة مذاهب من الاجتهاد لم تكن لغيره من أهل طبقته[6]، وقد أورد النباهي في تاريخ قضاة الأندلس جملة من الاختيارات تدل على استقلاله برأيه حيث كان يتفنن في استعمال القياس ويشرّع بناءا على المصالح تحقيقا للمقاصد[7].

ومحمد بن أحمد بن رشد القرطبي ممن بلغ درجة الاجتهاد في المذهب وهو أحد الأربعة الذين اعتمد خليل ترجيحاته في مختصره حيث يردد خليل عبارة وبالظهور لابن رشد.

---

(1) نفس المرجع صفحة 284.
(2) ترتيب المدارك، المرجع السابق، ج166/2.
(3) انظر: مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة285، الفكر السامي، المرجع السابق، ج117/2.
(4) انظر مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 286.
(5) اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 307.
(6) تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا): أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، المكتبة التجارية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، صفحة 107
(7) المصدر نفسه ص ص 107-198.

ومحمد بن علي بن عمر التميمي المازري المعروف بالإمام والذي استجمع أدوات الاجتهاد ومع ذلك لم يدّعه وهو أحد الأربعة أيضا الذين اعتمد خليل ترجيحاتهم وأقوالهم وفيه يقول وبالقول للمازري.

6. النوازل والأحكام:

ممّا ميزّ أيضا مدرسة الغرب الإسلامي حسن التعامل مع المستجدات والنوازل وتقليب النظر فيها، وتحكيم الشرع عن طريق استعمال أدوات الاجتهاد التي تجعل الشريعة مرنة تواكب التطورات والمتغيرات.

ولا يزال أمر الفتوى يعظم والإقبال عليه يكثر مع مرور الزمان وتقلب الحوادث واتساع العمران وكثرة النزاعات والخصومات واختلاف البيئات وتنوع الأعراف والعادات كل ذلك تسبب في اختلاف الآراء نتيجة اختلاف الأحداث الواقعة أو المتوقعة[1].

وقد صبغت الساحة المغربية بكم هائل من الكتب في هذا الميدان بذل فيها العلماء مجهودات جبارة تدل على إسهامات فعّالة حفظت الأيام بعضها وغاب عنا البعض الآخر فيما غاب من تراث.

ومن أهم ما أصدرته هذه المدرسة من مؤلفات نذكر كتاب عيسى بن سهل الأسدي الإعلام بنوازل الحكام وهو كتاب "يحتوي على نوازل واقعية حكم فيها المؤلف بنفسه إذ كان قاضيا، أو صدر فيها حكم أو فتوى ممن كان يتصل بهم من العلماء[2]" وظل كتابه مصدرا هاما يرجع إليه الشيوخ والحكام، قال صاحب الشجرة وصاحب الصلة عند إيراد ترجمته "وألّف كتاب الإعلام بنوازل الأحكام عوّل عليه شيوخ الفتيا والحكام[3]".

وألّف أبو المطرف عبد الرحمان بن قاسم الشعبي كتابه نوازل الأحكام أو ما يعرف باسم فتاوى أبي المطرف وهو كتاب مفيد في بابه "في غاية النبل اعتمده ابن عرفة وغيره"[4].

([1]) مباحث في المذهب المالكي، النرجع السابق، صفحة 127.

([2]) اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 309.

([3]) شجرة النور الزكية، المرجع السابق، ج122/1، كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس: ابو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، المكتبة العصرية صيدا بيروت، الطبعة الأولى ، سنة النشر 2003م، صفحة 349.

([4]) شجرة النور الزكية ، المرجع السابق،ج123/1.

والفتاوى لأبي الوليد بن رشد المليئة بالافتراضات النظرية والمسائل الجزئية بقيودها وشروطها والتي شعبّت الفقه وضخمته وعقدته[1] والتي قام ابن الوزان تلميذ ابن رشد بجمعها ونشرها.

وللقاضي أبي عبد الله بن محمد بن أحمد المعروف بابن الحاج نوازل مشهورة[2] تسمى نوازل الأحكام وهي متداولة بأيدي النّاس[3].

وللقاضي عياض في النوازل جولات من خلال كتابه مذاهب الحكام في نوازل الأحكام حيث يقول في مقدمة كتابه "وجعلت كتابي هذا ديوان فقه يشتمل على جميعها، وترجمته بمذاهب الحكام في نوازل الأحكام، وربما ذيّلت بعض تلك النوازل بما تقدم فيها أو في نوعها للقرويين والأندلسيين وغيرهم"[4] وقد عقب ابنه عبد الله كثيرا على فتاوى والده وأكثر من التذييلات خلال تعرضه لهذه النوازل[5].

ومن نوازل المتأخرين نذكر نوازل المهدي الوزاني المعروفة بالمعيار الجديد وهي "أجود من معيار الونشريسي إذ تمتاز عنها بنقلها لفتاوى المتأخرين"[6] وتقع في أحد عشر مجلدا.

وغيرها مما كتبه المغاربة في هذا الشأن ممّا يصعب حصره وتحديده ويطول شرحه وبيانه.

7. فقه الوثائق والعقود:

علم الوثائق والشروط يعتبر من العلوم المستجدة نسبيا إذا ما قورن بغيره من العلوم، إذ لم يظهر بشكله النهائي إلاّ في بدايات تأسيس المدرسة المغاربية حيث احتاج النّاس لتوثيق معاملاتهم حسما للنزاع وردا للخصام وحماية للحقوق وحفاظا على النفوس وصيانة للأعراض، خصوصا بعد التوسع المعماري والاختلاط البشري والتمازج البيئي الذي نتج عنه فساد الأخلاق وانحسار القيم وترجرج الثقة مما استدعى كتابة العقود وتوثيقها.

([1]) انظراصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 321.

([2]) انظر شجرة النور الزكية، المرجع السابق، ج132/1.

([3]) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 327.

([4]) مذاهب الحكام في نوازل الأحكام ، المرجع السابق،صفحة 30.

([5]) نفسه صفحة 22.

([6]) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 105.

والمدرسة المغربية كانت سبّاقة للتأليف في هذا الفن، ومن أهم الذين تصدروا لهذا العلم نذكر فضل بن سلمة "الفقيه العالم بالمسائل والوثائق"[1] له "في الوثائق جزء حسن مفيد"[2] ومحمد بن يحي بن لبابة الملقب بالبرجون "كان عالما بعقد الشروط بصيرا بعللها له كتاب في الوثائق"[3]، وأبا عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن العطار العارف بالوثائق والشروط "وله فيه كتاب عليه المعول"[4] يسمى بالوثائق المجموعة[5]، قال صاحب الصلة "وجمع "وجمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول النّاس في عقد الشروط عليه ويلجأون إليه"[6].

وأحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني المعروف بابن الهندي كتب في الوثائق والشروط "وله فيها كتاب مفيد جامع محتو على علم كثير وفقه جم وعليه اعتماد الحكام والمفتين وأهل الشروط بالأندلس والمغرب"[7].

وأمّا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الباجي "فقد كان متقدما في علم الوثائق وعللها، وألّف فيها كتابا حسنا وكتابا مستوعبا في سجلات القضاء إلى ما جمع من أقوال الشيوخ المتأخرين"[8].

وكتب أحمد بن محمد بن مغيث كتابه المقنع في الوثائق "وهو كتاب حسن"[9] وقد ألّف عبد الله بن فتوح الوثائق المجموعة "وهو تأليف مشهور مفيد مفيد جمع فيه أمهات كتب الوثائق وفقهها"[10]، وقال ابن بشكوال "وله كتاب حسن في الوثائق والأحكام وهو كتاب مفيد"[11].

وكتب أبو الحسن علي بن عبد الله المتيطي في الوثائق كتابان هامان هما عمدة الحكام ومرجع أصحاب الشروط والأحكام، يعرف الأول باسم النهاية

([1]) شجرة النور، المرجع السابق، ج82/1.

([2]) الديباج المذهب، المرجع السابق، صفحة 315.

([3]) نفسه صفحة 348.

([4]) شجرة النور، المرجع السابق، ج101/1.

([5]) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 263.

([6]) كتاب الصلة، المرجع السابق، صفحة 384.

([7]) ترتيب المدارك، المرجع السابق، ج246/2.

([8]) كتاب الصلة صفحة، المرجع السابق، صفحة 411.

([9]) كتاب الصلة، المرجع السابق، صفحة 66..

([10]) ترتيب المدارك، المرجع السابق، ج367/2.

([11]) كتاب الصلة، المرجع السابق، صفحة 235.

والتمام في معرفة الوثائق والأحكام وهو كتاب كبير[1] مشهور[2]، والثاني يعرف باسم سجلات العقود والأحكام وهو تكملة لكتابه الشهير النهاية والتمام[3].

8. فقه الماجريات (أو ما جرى به العمل):

وقد تميزت المدرسة المغاربية بهذا الفن الذي ظهر في القرن الرابع، وعرفه الجيدي بأنّه "العدول عن القول الراجح والمشهور في بعض المسائل إلى القول الضعيف فيها رعيا لمصلحة الأمة وما تقتضيه حالتها الاجتماعية"[4].

ومنشأ العمل بما جرى به العمل يبدأ من الوقت الذي بدأ فيه العلماء يستندون لاختيارات شيوخ المذهب وترجيحهم لبعض الأقوال التي عدلوا فيها عن الراجح والمشهور، فعلموا بهذه الاختيارات جريا لمصلحة أو دفعا لمضرة، ولعلّ سندهم في ذلك هو قول عمر بن عبد العزيز ‹**تحدث للنّاس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور**› [5] فيكون بهذا قد فتح للحكام والقضاة مجالا واسعا للتعامل مع المستجدات ومعالجتها وفقا لما تقتضيه مصلحة العصر وضرورة الزمان، والعمل بهذا النوع من التشريعات رغم المآخذ التي سجلت عليه والمعارضة التي لقيها الفقهاء المسترسلون فيه إلاّ أنّه دليل قوي على ما تميز به الفقهاء من قدرات في مجابهة المستجدات والمشكلات الواقعة والمتوقعة "فأعطوا بذلك الحلول للنوازل والقضايا التي لم يرد فيها نص صريح أو ضمني، وأثبتوا بذلك أنّهم قادرون على ملاحقة التطور البشري والتغير الزماني كما دلّلوا على أنّ الفقه المالكي قابل دائما للتطور لمرونته وقوة قابليته للاستمرار والبقاء"[6]، وقد امتلأت كتب هذه المدرسة بهذا النوع من التشريعات، ككتاب فصول الأحكام لأبي الوليد الباجي الذي نصّ في كل مسألة من مسائله على أنّ العمل جرى بها، وكثرت أيضا مؤلفات ابن عتاب وابن

(1) شجرة النور الزكية ، المرجع السابق، ج163/1.
(2) الفكر السامي، المرجع السابق، ج206/2.
(3) اصطلاح المذهب، المرجع السابق،صفحة 338.
(4) مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 181.
(5) ورد هذا الحديث في فتح الباري، في الأحكام، باب: الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ، ج38/15.
(6) مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 197.

سهل وغيرها من كتب الأحكام كتحفة ابن عاصم الذي أكثر فيها من ذكر العمل[1].

9. الجنوح إلى المختصرات:

ومن أهم ما تميزت به المدرسة المالكية بالغرب الإسلامي كثرة الجنوح إلى المختصرات حتى أنّه ما وجد كتاب من أمهات الكتب إلاّ واختصر وربما احتاج هذا الاختصار إلى اختصار.

إنّ المصنفات الأولى التي صنّفت في وقت مبكر كانت كبيرة الحجم واضحة المعاني سهلة العبارة مثل مدونة سحنون، والواضحة لعبد الملك بن حبيب والمستخرجة للعتبي والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني وغيرها من المصنفات التي تعتبر أمهات الفقه المالكي في الغرب الإسلامي والتي نالت أكبر قسط من الاختصار والتهذيب ولا سيما المدونة التي اختصرها زهاء مائة عالم أو يزيد، بل ما ألّف عالم من التأليف شيء إلاّ كان اختصار المدونة من جملتها، وإن جولة سريعة في كتب التراجم بعد القرن الرابع الهجري ينبئك بصدق ما أقول، فقد اختصرها فضل بن سلمة الجهني ثم اختصرها محمد بن عبد الله بن عيشون الطليطلي صاحب المختصر المشهور، ثم جاء من بعدهما محمد بن عبد الملك الخولاني البلنسي، واختصرها عبد الله محمد بن أبي زمانين واختصرها ابن أبي زيد القيرواني، وأبو القاسم اللّبيدي، والبرادعي صاحب التهذيب والذي اختصر مختصر ابن أبي زيد القيرواني السابق الذكر ثم جاء بعد هؤلاء عثمان بن الحاجب الذي اختصر تهذيب البرادعي الذي سيختصره فيما بعد خليل بن إسحاق الجندي[2].

كما اختصرت الواضحة ومن أهم من اختصرها "الفقيه خلف بن القاسم الأزدي المعروف بالبرادعي، وفضل بن سلمة الجهني وابن فرحون"[3].

أمّا المستخرجة فقد نالت حظها من الاختصار أكثر ما حظيت به من الشرح، ومن أهم مختصيريها فضل بن سلمة الجهني، ويحي بن عمر الكناني، وإبراهيم بن شنظير، ومحمد بن عبد السلام سحنون،

([1]) نفسه صفحة 183.

([2]) انظر مقدمة ابن خلدون، المرجع السابق، ج452/1، مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 88.

([3]) مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 70.

وبن أبي زيد القيرواني وغيرهم[1].

ولمّا أدخلت الموازية بلاد الغرب الإسلامي من طرف درّاس بن إسماعيل الفاسي تلقفتها أيدي العلماء بالتهذيب والاختصار، وكان أول من اختصرها فضل بن سلمة الجهني كما جمع بينها وبين العتبية في كتاب واحد[2].

ورغم اختصار هؤلاء لأمهات الكتب إلاّ أنّ كتبهم كانت تفي بالغرض وتستجيب للطلب وتتوافق مع النية التي دفعت لهذا العمل، فقد جاءت على قلة عباراتها واضحة تهدي إلى الهدف وتوصل إلى الغرض.

وقد كان الشاطبي لا يعتمد على كتب المتأخرين المختصرة ويحث على الرجوع للأصول والمؤلفات القديمة حيث يقول "فلذلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم على أي نوع كان وخصوصا علم الشريعة التي هي العروة الوثقى والوزر الأحمى"[3].

10. علم الرواية والدراية:

لا نختلف أنّ المنهج الذي سلكه مالك وأسّسه لمذهبه يقوم على الدراية والرواية أي الحديث والفقه، وهذه الازدواجية ظلت على مدى الأزمان تمنح المذهب قوته وتعزز مصداقيته عند أتباعه في جميع الأقطار والعصور وعلى هذا الدرب صار علماء المدرسة المغربية، حيث كانوا يروون الحديث ويستخرجون منه الفقه، أي كانوا محدثين وفقهاء ويظهر هذا جليا في كتب كثير ممّن تشرفت هذه المدرسة بانتسابهم إليها وانتمائهم لأصولها أمثال ابن عبد البر من خلال كتبه الاستذكار والتمهيد والكافي، ومن خلال كتاب المنتقى للباجي وغيرهما، وقد صرّح ابن عبد البر بهذه الازدواجية وهو يتحدث عن كتابه التمهيد حيث يقول "إن الهدف منه هو تخريج ما في الأخبار من المعاني والفقه"[4].

والمتتبع للأمهات يجدها تستند في الكثير من مسائلها إلى الدليل اللهمّ إلاّ في بعض المسائل التي يعسر الاستدلال لها، وربما لأجل هذا رُمي الفقه المالكي

([1]) انظر المرجع السابق صفحة 72.

([2]) انظر شجرة النور الزكية ، المرجع السابق، ج73/1.

([3]) الموافقات في أصول الشريعة: أبو اسحاق الشاطبي، تعليق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت لبنان، ج99/1.

([4]) انظر مدرسة الإمام الحافظ بن عبد البر في الحديث والفقه وآثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب: محمد بن يعيش، طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط المملكة المغربية، سنة النشر1994م صفحة 253.

بأنّه فقه غير مؤصل تحكى فيه المسائل مجردة من الدليل ويُستند فيها إلى أقوال الرجال بدل الاستناد إلى النصوص من الكتاب والسنة، والذي يجب أن يعلم أنّ المسائل الفقهية يعسر فيها تقييد الدليل لكل جزئية من جزئيتها، ذلك لأنّ النصوص متناهية أمّا الوقائع والنوازل فغير متناهية وهذا ما أشار إليه بن خلدون في مقدمته حيث قال "إن الوقائع المتجددة لا توفي بها النصوص، وما كان فيها غير ظاهر في النصوص فيحمل على المنصوص لمشابهة بينهما"[1]،

.

ومع ذلك لم يُترك الحبل للغارب فيما كتبه المغاربة لغير دليل بل حاولوا جهدهم الاستدلال ما أمكن، ومما يذكر في هذا المجال كتاب التعليق على المدونة لابن الصائغ عبد الحميد القيرواني وهو كتاب يعد من أفيد الكتب في الفقه المالكي حيث كان غالبا ما يذكر في كل كتاب أو باب مستنده من الكتاب والسنة شارحا ومعللا[2].

ويظهر الاستدلال جليا في كتاب شرح التلقين للمازري وهو كتاب يمتاز بدقة التحرير وعدم الاقتصار على مجرد نقل النصوص بل يذكر مع ذلك الأدلة من الكتاب والسنة[3]، وكتاب مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل على كشف أسرار المدونة لعلي بن سعيد الرجراجي وهو من أروع ما ألف المغاربة في الفقه المقارن المستند إلى الأدلة[4].

الخاتمة

بهذه العوامل و بغيرها ظل المذهب المالكي يعرف التطور و الإرتقاء، فشمل أجيالا مختلفة و غطى مساحات واسعة، و سيظل كذلك مادام يحمل بين طياته أهم ما يعطيه هذا التجدد و يمده بهذا التنوع ليملك التعاطي مع المتغيرات و المستجدات في مختلف الأحوال و الظروف، و لولا ما احتواه من هذا النوع من المقاصد و الخصائص لكان في حكم الفناء كما حدث لمذاهب كثيرة ظهرت ثم انقرضت، وهو مع العافية التي يتمتع بها في غير منأى من أن يصاب بأي نازلة من نوازل السقم وقد حدث لولا المناعة التي كان قد اكتسبها و الإحتياطات التي كانت تعد لمثل هذه الوقعات، لذلك تظل الحاجة ملحة لمراجعة الثرات المالكي و تنقيته من كل الشوائب التي تساهم في تشويهه وصرف الناس

(1) مقدمة ابن خلدون، المرجع السابق، ج452/1.
(2) انظر اصطلاح المذهب، المرجع السابق، صفحة 313.
(3) انظر انفس المرجع صفحة 229.
(4) انظر مباحث في المذهب المالكي، المرجع السابق، صفحة 291.

عنه، مراجعة ينتدب إليها كبار أهل العلم والفهم لإستصدار هذا التراث في ثوب لائق و مظهر أنيق، ونفض الغبار عن كثير من الجواهر و اللألئ والتي طال أن يُخدم المذهب بها كما فعل جهابذة المذاهب الأخرى و كأن المذهب المالكي لا بواكي له.

وفي اعتقادي لو صرفت الجهود لهذه المهمة لأعطت للمذهب وجها أنصع و حققت له من المقاصد ما لا يمكن حصره، و مهما يكن من أمر فإن الحاجة ملحة للإهتمام بالمذهب أكثر مما سبق و إعطاءه العناية اللائقة خصوصا في ظل ما يحاك من مكائد وما يدبر من مصائد لإستنزاف المذاهب وما يعقد من مؤامرات للتحرر من ربق التمذهب وترك الحبل للغارب لإستصدار الفتاوى على غير منهج وركوب مهيع الفقه من طرف كل جاهل تافه، نسأل الله أن ينفعنا بالعلم الصحيح و أن ينورنا بالفهم السديد إنه على ذلك قدير و بالإجابة جدير و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.